

قل ما يكون في ان ابد له من تلقا نفسي ان تبع الاما بوحى الى الرابع
 نسخ القرآن بالاجماع وهو غير جائز خلافا لشدة ومد من الناس الخامس
 نسخ القرآن بحوزة الجمهور ومنعه الشافعي رحمه الله عن السنة مبدئية
 للقران نفوذه تعالى وانزلنا اليك الذكر فمن الناس من ترك اليهم ولا يجوز
 ان يكون المبدئي ناسخا للمبدئي واجيب عن ذلك بان المنسوخ من المنسوخ
 من السنه بالكتاب ليس هو المبدئي للكتاب والمنسوخ له اما المنسوخ الامر
 والنهي لوارده في السنه هكذا الفعل المنع عن الشافعي واطلقه جماعه وليس الامر
 على الاطلاق فالشافعي رضي الله عنه لا يقول ان السنه لا تنسخ بالقران
 مطلقا بل يجوز ان تنسخ بالقران بشرطه وهو ان يكون مع القران سنة اخرى
 تخالف السنه المنسوخه وتوافقها به التامه ليشترط بانه صلى الله عليه وسلم
 وموافقته امر الله جل جلاله فلا يوجد ناسخ مع القران الا ومعه سنة من
 النبي صلى الله عليه وسلم مفارقة له اما قول او فعل او قرار ومثاله ذلك
 معاهد النبي صلى الله عليه وسلم المشركين عام الخدي بيده ان يرد اليهم
 من حاتمهم فانزل الله تعالى مع رد النسا فقال تعالى واعلموا ان
 مومنات فلا ترجعن الى الكفار لان حالهم ولا هم يحلون لهن ما صنع
 النبي صلى الله عليه وسلم من رد النساء اليهم فالجمهور يقول نسخ القران ما فعله
 صلى الله عليه وسلم معهم من العهد واستقل القران ببيان النسخ والشافعي
 رضي الله عنه يقول نسخ القران ولم يستقل وجه ببيان النسخ والشافعي رضي الله
 عنه يقول نسخ القران ولم يستقل وجه ببيان النسخ بل استقل بانصام
 السنه اليه وهو منع النبي صلى الله عليه وسلم للنساء من الرجوع قافهوا
 مد هب الشافعي المذهب المرضي الذي ارضيه واختاره مد هب فانه
 لو جاز ان ينسخ القران السنه من غير ان يصحبه سنة اخرى لم يعرف بيان
 السنه للكتاب اصلا ولا موقعا منه وكما ان يتركه من المشرق فاذا
 قلنا لا يقطع بل السارق في الشيء النافه للسنه قال القائل السنه منسوخه
 بخارج يظهر ان يقول انما رجما النبي صلى الله عليه وسلم الزاني للثب قبل نزل
 اية الجلد وانما نسخ على الخيف قبل نزل اية الوضوء وغير ذلك من الآيات
 والا فينبوا للدليل على ان السنه بعد ذلك ولاجل هذا قال ابو عبد الله الشافعي
 رضي الله عنه هذه المقالة السالسة والسابع نسخ الاجماع
 بالقران ونسخ الاجماع بالسنه مستحيل غير جائز اتفاقا **الفصل**
 الخامس في الطريق الى معرفة الناسخ والمنسوخ ويعلم ذلك في كتاب الله

حل جلاله

والشافعي رضي الله عنه لا يقول ان السنه لا تنسخ بالقران مطلقا بل يجوز ان تنسخ بالقران بشرطه وهو ان يكون مع القران سنة اخرى تخالف السنه المنسوخه وتوافقها به التامه ليشترط بانه صلى الله عليه وسلم وموافقته امر الله جل جلاله فلا يوجد ناسخ مع القران الا ومعه سنة من النبي صلى الله عليه وسلم مفارقة له اما قول او فعل او قرار ومثاله ذلك معاهد النبي صلى الله عليه وسلم المشركين عام الخدي بيده ان يرد اليهم من حاتمهم فانزل الله تعالى مع رد النسا فقال تعالى واعلموا ان مومنات فلا ترجعن الى الكفار لان حالهم ولا هم يحلون لهن ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم من رد النساء اليهم فالجمهور يقول نسخ القران ما فعله صلى الله عليه وسلم معهم من العهد واستقل القران ببيان النسخ والشافعي رضي الله عنه يقول نسخ القران ولم يستقل وجه ببيان النسخ والشافعي رضي الله عنه يقول نسخ القران ولم يستقل وجه ببيان النسخ بل استقل بانصام السنه اليه وهو منع النبي صلى الله عليه وسلم للنساء من الرجوع قافهوا مد هب الشافعي المذهب المرضي الذي ارضيه واختاره مد هب فانه لو جاز ان ينسخ القران السنه من غير ان يصحبه سنة اخرى لم يعرف بيان السنه للكتاب اصلا ولا موقعا منه وكما ان يتركه من المشرق فاذا قلنا لا يقطع بل السارق في الشيء النافه للسنه قال القائل السنه منسوخه بخارج يظهر ان يقول انما رجما النبي صلى الله عليه وسلم الزاني للثب قبل نزل اية الجلد وانما نسخ على الخيف قبل نزل اية الوضوء وغير ذلك من الآيات والا فينبوا للدليل على ان السنه بعد ذلك ولاجل هذا قال ابو عبد الله الشافعي رضي الله عنه هذه المقالة السالسة والسابع نسخ الاجماع بالقران ونسخ الاجماع بالسنه مستحيل غير جائز اتفاقا

حل جلاله من وجوه احدها الاجماع على خلاف النص لظهور الدليل الفاظ
 على عبه الامه الشافعي يعلم بصريح اللفظ كقوله تعالى الان خفف
 الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا **الثالث** يعلم بان
 النبي صلى الله عليه وسلم كقول الله سبحانه في الزواني فامسكوهن
 في البوت حتى يتوفاهن الموت **و جعل الله لهن سبيلا**
 فتا النبي صلى الله عليه وسلم حلوا واعني حلوا واعني فاجعل الله لهن سبيلا
 الحد يث عنهن من جعله لا لمسال مسوخه بالحد و سابق بيان ذلك
 وتحققه عند الكلام على الاحكام ان شاء الله تعالى **الرابع** يعلم بان احد
 اللفظين عن الاخر فالايه المبدئية تنسخ المبدئية وهو كقوله في القران
 وامد نسبه المتأخره للنسخ المتقدمه وهو اكثر منسوخ في القران والمكبه
 المتأخره تنسخ المكبه المتقدمه وقال ان يوجد هذا النوع ظاهر المتفاعله
 عند اهل العلم بين نزول ذلك كان قبل نسخ الاحكام وتجب على طالب علم
 القران تعلم المبدئي من المكبي وقد مر اهل العلم ذلك وبتوهم بانها خاصه
 وذكروا الضاله علاماته ودلائلها لوقوع كل سورة فيها بابها الناس وليس
 فيها بابها الذين امنوا في مكبه وفي الحج اختلاف وكل سورة فيها كراهي
 مكبه لانه رد وخرج وكل سورة في اولها حرف المعجم مثل الر وحمه وشبهه
 فهي مكبه سوا سورة البقره وال عمران وفي الرعه اختلاف وكل سورة فيها
 قصه ادم عليه السلام وابليس عليه لعنة الله ففي مكبه سوا سورة البقره
 وكل سورة فيها بابها الذين امنوا في مدنيه وكل سورة فيها ذكر المنافقين
 فهي مدنيه سوا العنكبوت قال هشام بن عروة عن ابيه ما كان من السور
 فيه حبه او فريضة فهي مدنيه وما كان فيها ذكر الامم الماضية والقرون
 الخاليه فهي مكبه ويعرف المتأخرين المبدئي باخبار الصحابي ان هذا
 نزل بعد هذا اما اذا قال الصحابي هذه الايه منسوخه لم يقبل قوله حتى
 يبين الناس فتنظر فيه ومن الناس من قال ينسخ بحره ويقدر ومنهم من قال
 ان ذكر النسخ الا عند حصول القطع له بانه ناسخ وان الابه المعارضه له
 منسوخه واما اذا نظر النسخ ولم يقطع ذكر النسخ فننظر فيه غيره والصحيح
 هو الاول والدليل عليه انه يجوز ان يكون ناسخا لغيره لا لغيره بل لوجه
 النسخ فلا يجوز ان يتوكل الحكم الثالث من غير نظر واستدلال ويعرف النسخ
 من المنسوخ في السنه بهذه الطريق المذكوره فعمل بالاجماع كما اجعوا على سائر
 الحزم وان عاد من اذكره ويعلم بصريح اللفظ كقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت
 نبيتم عن نبارق القصور فنزوهما ويعلم باخبار الصحابي ان هذا ورد بعد هذا

السنه

فقط